التقاضي عن بعد
دراسة قانونية

أ.م. اسعد فاضل منديل كلية القانون - جامعة القادسية

الخلاصة :

يعتبر التقاضي عن بعد اهم تطبيقات التطور العلمي والتقني في مجال العدالة على اعتبار ان تطبيق التقنية في الادارة القضائية بالشكل الصحيح والتدريجي له اثر ايجابي ويشمل هذا الاثر سرعة انجاز المعاملات وتوحيد وتبسيط اجراءات التقاضي والمساهمة في امن المعلومات بحفظها واتاحة الاطلاع عليها للمصرح لهم اضافة الى ضمان جودة العمل ومواكبة التطور .

Conclusion

Litigation is remotely the most important applications of scientific and technical development in the field of justice on the grounds that the application of technology in the judicial administration properly and gradual positive effect and this includes the impact speed of completion of transactions and to unify and simplify litigation procedures and contribute to the security of information saved and made available by the unauthorized addition to ensuring the quality work and keep abreast of developments.

المقدمة:

يعيش العالم بالوقت الحالي تطور كبير في كافة مجالات الحياة المعاصرة بحيث دخلت تكنولوجيا المعلوماتية والثقافية والصناعية والاعلامية في كل جوانب الحياة العملية وفي ظل التقدم العلمي الهائل الذي يشهده العالم وما رافقه من ثورة معلوماتية كبيرة ظهرت اشكال وطرق جديدة للتعامل بين الافراد اذ انتشر استعمال الوسائل التقنية انتشاراً كبيراً مما ادى الى الاستعانة بالحاسوب في كافة المعاملات سواء بين الافراد او في المصارف والشركات التجارية والمؤسسات العامة وغيرها .فظهرت الدعامات غير الورقية بالكتابة ووجدت التواقيع غير التقليدية .

وان لهذا التقدم العلمي والتقني التأثير المباشر والبارز على تطوير القواعد القانونية حيث اصبح التواصل وتبادل الرسائل والصور بين ابناء الكرة الارضية امر سهل عبر الزمان والمكان واصبح باستطاعه الفرد رصد كل ما يجري من احداث على الارض والتجول عبر شبكة الانترنيت لأبرام الصفقات وشراء السلع والخدمات واصبحت الترددات والشفرات والمفاتيح السرية والارقام الالكترونية عبر الشاشة هي وسيلة انجاز تلك المعاملات بدلاً من الاوراق والسجلات المدونة والتوقيع التقليدي وامام هذا التطور المتزايد لوسائل التكنولوجيا الحديثة وهيمنتها على كل جوانب الحياة المعاصرة بما فيها الجانب القانوني بات من الضروري تطوير نظام القضاء وطريقة تسوية المنازعات وتحديث وسائل الاثبات التقليدية وعدم الاقتصار على المحرر الورقي والتوقيع العادي بل استيعاب المحررات الالكترونية التي تعتمد على دعامات غير ورقية مصحوبة بالتوقيع الالكتروني .

ناهيك عن التطور السريع الذي رافق طرق تسوية المنازعات البديلة للقضاء والتي من اهمها التحكيم الذي اصبح نظاماً لتقاضي ينافس بدرجة كبيرة نظام القضاء وبالذات التحكيم الالكتروني او التحكيم الشبكي الذي انتشر في الآونة الاخيرة [1] اما بخصوص واقع القضاء العراقي فأنه لم يحقق تقدماً ملحوظاً بالمقارنة مع ما حققته مؤسسات الدولة وبعض الاجهزة الحكومية في اداء مهامها العامة من خلال الاستعانة بوسائل الحاسوب وشبكات الاتصال ووسائلهما الحديثة التي بمقتضاها تؤدي الدولة وظائفها وخدماتها العامة متجاوزة الاساليب والوسائل التقليدية ((الروتينية)) في العمل الوظيفي ((النمطي))[2] في حين بالمؤسسة القضائية ما يزال القضاة يعتمدون اسلوب الكتابة التقليدية في تدوين اجراءات التقاضي واصدار الاحكام القضائية ومسك السجلات والمدونات الكتابية لحفظ وارشفة ملفات الدعاوي القضائية وهذا ما يؤثر سلباً على حقوق المتقاضين بصورة خاصة وطبيعة العملية القضائية بصورة عامة .

والسؤال الذي يطرح هنا هل تستطيع المحاكم القضائية بمفهومها التقليدي واجراءاتها الورقية ان تواجه تحديات العصر الرقمي الالكتروني . وبناء على ما تقدم من المعطيات المذكورة ارتأينا اختيار موضوع بحثنا المتواضع هذا والموسوم ب ((التقاضي عن بعد)) لغرض تسليط الضوء على الجوانب القانونية للمحكمة الالكترونية وبيان كيفية مباشرة اجراءات التقاضي امامها .

وقد كان سبب اختيار موضوع التقاضي عن بعد يرجع الى عدة اسباب اهمها :-

الاول :- حداثة واصالة موضوع التقاضي الالكتروني اذ يعد مفهوم التقاضي الالكتروني حديثاً نسبياً بحيث يكاد ينعدم استخدام هذا المصطلح في العلوم القانونية والقضائية .

الثاني :- يتعلق بدراسة المحكمة الالكترونية من جانب قانوني وقضائي فالدراسات القانونية والقضائية المتخصصة بالمحكمة الالكترونية قليلة جداً ان لم تكن نادرة فأغلب الذين تناولوا المحكمة الالكترونية بالبحث كانوا من المهتمين بالمجال المعلوماتي ونظروا اليها بأعتبارها احدى مخرجات الحكومة الالكترونية .

الثالث :- ان العقل الحصيف والمنطق القويم يقتضي التفاعل التام مع هذا التقدم التقني بالمسارعة في الاستفادة منه في جميع نواحي الحياة وخاصة الجانب القضائي الذي يقام به العدل[٣] على اعتبار ان المحكمة الالكترونية اصبحت اليوم بصورها المختلفة حقيقة واقعة في عالم يرغب بالعمل الجاد والتطوير المستمر . لذلك من واجبنا الاكاديمي التعرض لهذه الحقيقة بالدراسة والتمحيص .

ولهذا الاسباب وغيرها فقد تناولنا موضوع التقاضي عن بعد اي التقاضي الالكتروني بالبحث من خلال تقسيمه وفق الخطة العلمية الاتية :

المبحث الاول : مفهوم التقاضي عن بعد ((التقاضي الالكتروني))

المبحث الثاني : اجراءات التقاضي عن بعد

المبحث الثالث : تطبيقات التقاضي عن بعد في بعض الانظمة القضائية .

المبحث الاول: مفهوم التقاضي عن بعد ((التقاضي الالكتروني))

يرتبط مفهوم التقاضي عن بعد ارتباطاً وثيقاً بمفهوم المحكمة الالكترونية حيث ظهر المصطلحات مع ظهور وسائل التطور التكنولوجي وبالأخص الانترنت ويمكن ان يدل احدهما على الاخر فتارة تسمى المحكمة الالكترونية وتارة اخرى التقاضي الالكتروني أو التقاضي عن بعد ولغرض الاحاطة بمفهوم التقاضي عن بعد لابد من التطرق الى تعريفه وبيان متطلباته وحمايته ثم التعرض الى عيوبه ومزاياه وذلك من خلال المطالب الثلاثة الاتية :-

المطلب الاول: تعريف التقاضي عن بعد

تقترب فكرة التقاضي الالكتروني من فكرة الحكومة الالكترونية التي تعني الانتقال من تقديم الخدمات والمعلومات الى الاشخاص بشكلها التقليدي الورقي الى الشكل الالكتروني عبر الانترنيت فهي عبارة عن تطوير لأداء نظام القضاء وهي بلا شك وسيلة فاعلة للتطوير من خلال اختصار الزمن ضمن الاستراتيجيات الجديدة

للتعامل مع الوقت[٤] على اعتبار ان التأجيل واجراءات التقاضي المعقدة والطويلة نسبياً هي آفة القضاء اليوم[٥]

ويمكن تعريف التقاضي عن بعد بأنه عملية نقل مستندات التقاضي الالكترونياً الى المحكمة عبر البريد الالكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص واصدار قرار بشانها بالقبول او الرفض وارسال اشعار الى المتقاضي يفيده علماً بما تم بشأن هذه المستندات[٦] .

ونرى ان هذا التعريف غير شامل وقاصر على عملية نقل مستندات التقاضي الكترونياً الى المحكمة المختصة فقط دون اجراءات التقاضي الاخرى وهذا غير دقيق .

في حين عرف جانباً من الفقه المحكمة الالكترونية او المحكمة المعلوماتية بأنها حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود يسمح ببرمجة الدعوى الالكترونية يتألف من شبكة الرابط الدولية اضافة الى مبنى المحكمة بحيث يتيح الظهور المكاني الالكتروني لوحدات قضائية وادارية يباشر من خلاله مجموعة من القضاة مهمة النظر في الدعاوي والفصل فيها بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الاجراءات القضائية مع اعتماد آليات تقنية فائقة الحداثة لتدوين الاجراءات القضائية وحفظ وتداول ملفات الدعاوى [٧] .

وقد اورد الفقه القانوني تعريفاً اخر للتقاضي الالكتروني بانه سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الاجراءات القضائية بوسائل الالكترونية مستحدثة ضمن نظام او انظمة قضائية معلوماتية متكاملة الاطراف والوسائل تعتمد منهج تقنية شبكة الرابط الدولية (الانترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الالكترونية بنظر الدعاوي والفصل بها وتنفيذ الاحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوي والتسهيل على المتقاضين [٨].

والواضح من هذا التعريف انه اسهبه في بيان مفهوم التقاضي الالكتروني واجراءته وكان من الافضل لو ان الفقه القانوني اختصر بالتعريف واقتضب بالعبارات ليكون التعريف اشمل لمفهوم التقاضي الالكتروني واوضح لمعناه.

وبعد ان تعرضنا للتعاريف التي اوردها الفقه القانوني والملاحظات التي سجلت عليها يمكن ان نضع تعريف للتقاضي بانه ((سلطة المحكمة القضائية المتخصصة للفصل الكترونياً بالنزاع المعروف امامها من خلال شبكة الربط الدولية (الانترنت) وبالاعتماد على انظمة الكترونية وأليات تقنية فائقة الحداثة بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسهيل على المتخاصمين)) ومن هذا التعريف يتضح ان فكرة التقاضي الالكتروني تقوم على ربط المحاكم القضائية

كلها ضمن دائرة الكترونية واحدة وهذا يستلزم ابتداءً حوسبة عمل كل محكمة قضائية على حدة وربطهما معاً لتؤدي عملها عبر الوسائل الالكترونية ولتقوم قواعد البيانات مقام الوثائق والملفات الورقية على نحو يتيح سرعة الوصول الى المعلومات وسرعة استرجاعها والربط فيما بينها [٩] .

ومما لاشك فيه ان هذه الفكرة لا يمكن ان تبصر النور مالم يتدخل المشرع العراقي بنصوص قانونية ملزمة تمنح القضاة سلطة النظر بالدعاوي واصدار الاحكام القضائية بناءً على اجراءات تقاضي الكترونية لان التقاضي الالكتروني يتطلب انشاء وتصميم وبرمجة نظام قضائي معلوماتي يشمل مواقع الكترونية تقدم خدمات ادارية وقضائية بالاضافة لقاعات محاكمة مجهزة بخطوط الاتصال والحواسيب والبرامج التي تمكن القضاة المعلومات من نظر الدعاوي واعلام الخصوم احكامهم القضائية[١٠].

المطلب الثاني: متطلبات التقاضي عن بعد

ان التعرض لتعريف التقاضي عن بعد في المطلب السابق غير كافي لاستيعاب مفهومة بل لابد من الولوج في شروط ومتطلبات هذا النوع من التقاضي حتى نتمكن من التعرف على عوامل نجاحه واسباب تفعيله .لذا لابد تقسيم هذا المطلب الى فرعين نتناول بالأول المتطلبات الفتية للتقاضي عن بعد وندرس بالثاني الحماية القانونية لبيانات التقاضي عن بعد .

الفرع الاول: المتطلبات الفنية للتقاضي عن بعد

ان التقاضي عن بعد عبارة عن تنظيم تقني معلوماتي ثنائي الوجود (شبكة الربط الدولية + مبنى المحكمة) يعكس الظهور المكاني الالكتروني لأجهزة ووحدات قضائية وإدارية على شبكة الانترنت [١١] وهذا التنظيم يستلزم لقيامه توافر المتطلبات الفنية التالية :-

اولاً: الحاسب الالي :

وهو جهاز الكتروني يتعامل مع المعلومات والبيانات بتحليلها وبرمجتها واظهارها وحفظها وارسالها وتسلمها بواسطة برامج وانظمة معلومات الكترونية [١٢]

ثانياً: شبكات الاجهزة والمعدات الحاسوبية :-

يجب انشاء شبكة داخلية من خلال ربط مجموعة من الحاسبات الصغيرة او الكبيرة التي تتصل فيما بينها بحيث يتم ربط جميع الاقسام والوحدات وقاعات المحكمة ببعضها البعض مما يتيح لكل وحدة على الشبكة الاستفادة من البيانات والمعلومات المتوفرة بالشبكة [١٣].

ثالثاً: شبكة الانترنت العالمية: وهي عبارة عن مجموعة كبيرة من شبكات الحاسوب المرتبطة مع بعضها البعض من خلال وسائل ربط متنوعة كأسلاك او ابراج الاتصال اللاسلكية او الاقمار الصناعية عبر مختلف انحاء العالم [١٤] . ويجري تبادل الملفات بأنواعها عبر الانترنت عن طريق البريد الالكتروني .

رابعاً: برامج الحاسوب الالكترونية :-

وهي انظمة او بيانات او تعليمات الكترونية تستخدم لأنشاء المعلومات او ارسالها او تسليمها او معالجتها او تخزينها الكترونياً [١٥].

لغرض الوصول الى نتائج محددة او انها تعليمات مكتوبة بلغة ما موجهة من جهاز فني متطور ومتعدد الاستخدامات لغرض الوصول الى نتيجة محددة او استغلال معلومة معينة [١٦].

خامساً :قواعد البيانات والمعلومات :-

وهي عبارة عن مجموعة من الملفات التي ترتبط بعضها البعض برابطة معينة [١٧]كقاعدة البيانات الخاصة بمحكمة استئناف القادسية الاتحادية والتي تشمل اسماء المحاكم القضائية التابعة لها والقضاة العاملين فيها والمعاونين القضائيين والموظفين الاداريين بالإضافة الى ارقام الدعاوى القضائية في كل محكمة وتاريخ تسجيلها .

سادساً: الامكانيات البشرية :-

وهي مجموعة من الفنيين المختصين بالمجال الالكتروني الذين يعملون على الاجهزة التقنية ويستخدمون البرامج الالكترونية اللازمة لها [١٨] علاوة على ذلك يجب على المعنيين من قضاة وموظفي المحكمة والمحامين الحصول على دورات مكثفة في علوم الحاسوب نظم الاتصال وبرامج المواقع الالكترونية وتجهيز مكاتبهم بأحدث الاجهزة والمعدات الحاسوبية التي ستمكنهم من تسجيل الدعوى القضائية الكترونياً ومتابعة سيرها والنظر فيها [١٩] .

الفرع الثاني: الحماية التقنية للتقاضي عن بعد

يقصد بالحماية هنا الضمانات التي يمكن الرجوع اليها في مواجهة الخروقات التي يمكن ان تطال أليه عمل المحكمة الالكترونية على اعتبار ان المحكمة تعتمد على حاسبات مرتبطة ببعضها عن طريق شبكات داخلية وترتبط هذه الشبكات بالشبكة العنكبوتية عن طريق وسائل الاتصال الحديثة . ومن خلال هذه الشبكات يجري تداول بيانات المحكمة ومعلوماتها على خطورة هذه المعلومات وخصوصيتها وسرية بعضها [٢٠] .

ولعل السؤال الذي يطرح هنا ما هي الضمانات الامنية التي تحقق الثقة والفاعلية في نظام المحكمة الالكترونية وتشجع المتقاضين للتعامل معها دون خوف او تردد .
وللإجابة على هذا التساؤل لابد من التطرق الى اهم مظاهر الحماية التقنية والتي تتمثل بالاتي :-

اولاً: تشفير بيانات المحكمة الكترونية ومعلوماتها المتداولة عبر شبكة الانترنت :-

يقصد بالتقييد هو تدبير احترازي يصار اليه لمواجهة الجرائم المرتكبة باستخدام التقنيات العلمية الحديثة والتدخلات غير المشروعة من الغير بقصد ضمان عدم تسرب البيانات والمعلومات المخزونة الكترونياً الى الغير اذ يقوم الترميز او التشفير بالحيلولة دون الدخول غير المشروع للغير في الاتصالات والمبادلات التي تتم بين المحكمة الالكترونية والخصوم اطراف الدعوى القضائية .
لأنه يكون امام نص مشفر عبارة عن رموز غير مفهومة وهذا يؤدي بالنتيجة الى الحماية المطلوبة [٢١] اما عن آلية التشفير وفكها فهو عملية من عمليات الترميز المعقدة والسرية اذ يتم اتباع معادلات معينة لتغير شكل البيانات وعدم تمكين الغير من الاطلاع على البيانات وتفسيرها والاستفادة منها حتى وان تمكن من الوصول الى هذه البيانات الا انها تبقى غير مفهوم مبهمة لأنه لا يمكن قراءتها دون فك الشفرة [٢٢] ولا يستطيع فك الشفرة الا المستقبل للبيانات الذي لديه القدرة على استعادة محتوى الرسالة وذلك في صورتها الاصلية قبل التشفير من خلال استخدام عملية عكسية لعملية التشفير تسمى الحل .

ثانياً :- تأمين سرية البيانات :-

يقصد بالتأمين توفير الحماية لمحتوى بيانات ومعلومات الدعوى الالكترونية ضد محاولات التغيير او التعديل او التزوير خلال مراحل تبادل اللوائح والوثائق الكترونياً مع ضمان التحقيق مع شخصية المرسل للمحافظة على سرية البيانات والمعلومات المتعلقة بأطراف الدعوى القضائية الالكترونية [٢٣] وهذا ما يمنع الغير من الحصول على تفاصيل الدعوى القضائية الالكترونية الا من خلال اطرافها اذ تتولى الشركة الفنية المختصة القائمة على ادارة التقاضي الالكتروني تحديد الاشخاص المخولين بالدخول الى نظام المعلومات وتسجيل الدعاوي القضائية والاطلاع عليها .كالقضاة والمحامين والخبراء واطراف الدعوى وموظفي المحكمة وذلك بتزوير هؤلاء بأسم مستخدم وكلمة مرور خاصة بكل منهم لكي يتمكنوا من الاطلاع على ادق التفاصيل في دعواهم وهذا النظام يضمن منع الاشخاص غير

المرخص لهم من اختراق نظام المعلومات والاطلاع على مستندات الدعوى القضائية ووثائقها [٢٤] .

المطلب الثالث: عيوب التقاضي عن بعد ومزاياه

ان تبني نظام المحكمة الالكترونية تحفه الكثير من المخاطر وتحيط به العديد من العيوب التي من الممكن ان تؤثر سلباً على عملها وفي المقابل فان نظام المحكمة الالكترونية يتميز بجملة من المزايا والفوائد التي تجعلها افضل بكثير من القضاء العادي والمحاكم القضائية التقليدية . ولغرض دراسة عيوب هذه المحكمة ومزاياها لابد من تقسيم هذا المطلب الى فرعين نتناول بالأول عيوب التقاضي عن بعد وندرس بالثاني مزاياه .

الفرع الاول: عيوب التقاضي عن بعد

من العيوب الخطيرة والمزعجة التي يمكن ان تظهر عند الاخذ بنظام المحكمة الالكترونية هي :-

١.انتشار الفيروسات في الاجهزة الالكترونية مما قد يؤدي الى اتلاف كل محتويات برامج الحاسوب.

٢.ظهور اعمال القرصنة على اجهزة الحاسوب ومحاولات خرق تلك الاجهزة [٢٥] .

٣.المساس بضمانات المحكمة العادلة لان وجود المحكمة الالكترونية يعدم او يلغي اهم مبادئ المحاكمة العادلة وهي مبدا علانية المرافعة فعلانية جلسات المرافعة تعني ان تبقى ابواب قاعة المحكمة مفتوحة امام الجميع ليحضر المرافعة من يشاء من الاشخاص دون تمييز ويكون رقيباً على اعمال السلطة القضائية [٢٦] .

ومبدا المواجهة بالدليل والذي يقصد به حضور الخصوم اجراءات المرافعة القضائية حتى يرى ويسمع كل منهم المرافعات واقوال الشهود وهم جميعاً متساوون في حق تقديم ادلتهم الثبوتية كما ان لكل خصم الحق في مناقشة الادلة والاثباتات التي يتقدم بما خصمه [٢٧] .

وفي كل الاحوال فأنه لا يمكن الاستغناء عن مبدئي العلانية والحضورية في المرافعة القضائية ولا يمكن تقبل الاحتكام للحاسوب في اصدار الاحكام او اجراء المحاكمات القضائية في مجال افتراضي بشكل سري وكتابي وغيابي لذلك لابد من التفكير جيداً بإجراءات تضمن هذه المبادئ كأن يتم نقل اجراءات المحاكمة امام المحامين في قاعة تضم شاشة كبيرة للعرض لضمان علانية المحاكمة [٢٨].

الفرع الثاني: مزايا التقاضي عن بعد

ان نظام التقاضي عن بعد يتميز بجملة من المزايا والفوائد كالاتي :-

١. بساطة اجراءات التقاضي واختصار الوقت حيث انه من خلال الحاسب الالي لا حاجة الى الانتقال الى المحكمة لحضور جلسات المرافعة والاطلاع على قرارات المحكمة او الحكم الصادر في الدعوى ولا حاجة للسفر من بلد الى اخر لحضور جلسات المرافعة [٢٩] .

فالتقاضي عن بعد يغلق ابواب التخلف عن حضور جلسات المحاكمة ويقطع الطريق على افتعال الاعذار لكسب الوقت من الخصم المماطل ومن جهة اخرى يقلل التقاضي عن بعد تكدس الدعاوي القضائية ويخفف من الاحتقانات والتوتر والمشاحنات بين الخصوم وبالخصوص في الدعاوي التجارية والمالية والاسرية .

٢. رفع مستوى اداء المحاكم القضائية ان نظام المحكمة الالكترونية يجعل سجلات المحكمة اكثر اماناً لان الوثائق والمستندات الالكترونية اكثر مصداقية من المستندات العادية (الورقية) فمن السهل اكتشاف اي تغيير او تحوير فيها بالإضافة الى سهولة الاطلاع عليها والوصول اليها [٣٠] كما يساعد نظام المحكمة الالكترونية على التخلص من الارشيف القضائي الورقي الضخم واستبداله بأرشفة الكترونية بسيطة باستعمال اقراص مدمجة ونسخ احتياطية منها تتسع للمعلومات جميعاً ولا تشغل الا حيزاً مكانياً بسيطاً بدلاً من المستودعات الضخمة التي تشغل اماكن واسعة , وتسمح ألية عمل المحمة الالكترونية بالتدوين الالكتروني في تسجيل الدعاوي القضائية وتوثيق ادعاءات الخصوم ودفوعهم بعبارات الخصوم انفسهم دون ادنى تدخل من القاضي او كاتبة في صياغة تلك المذكرات بالاختزال او الحذف او التعديل مما يكون له الاثر الفاعل في صحة تصور الدعوى القضائية والوصول الى حكم سريع فيها [٣١] .

٣. يوفر التقاضي عن بعد السرية التامة في تداول ملفات الدعوى القضائية والمحافظة على المعلومات والاسرار التي يخشى اطراف الدعوى من افشاءها على العامة[٣٢] .

٤. من خلال الاتصال الالكتروني بين المحكمة الالكترونية ونقابة المحامين يتنسى للمحكمة معرفة ما اذا كان المحامي مسجل بالنقابة من عدمه والدرجة التي عليها او انه قد الغيت عضويته من النقابة او عضويته معلقة لارتكابه مخالفات , حيث في بعض الاحيان يباشر بعض المحامين اجراءات الدعوى القضائية التقليدية بعد الغاء عضويتهم في نقابة المحامين او ايقافها وهذا ما يؤدي الى زعزعة الثقة بين الخصوم ووكلائهم[٣٣] .

المبحث الثاني: اجراءات التقاضي عن بعد

تمر الدعوى القضائية الالكترونية بجملة من الاجراءات القضائية امام المحكمة الالكترونية وسنحاول في هذا المبحث التعرض لتلك الاجراءات من خلال تقسيمه الى مطالبين نتناول بالأول اجراءات رفع الدعوى الالكترونية وندرس بالثاني برمجة الدعوى القضائية الالكترونية .

المطلب الاول:اجراءات رفع الدعوى الالكترونية

اول اجراءات التقاضي التي تمر بها الدعوى القضائية هو التسجيل في السجلات الرسمية للمحكمة المختصة بعد دفع الرسوم القضائية وتسجيل الدعوى القضائية الالكترونية يكون من خلال موقع على شبكة الانترنيت يحمل عنوان معين يستطيع من خلاله الخصوم والمحامين الدخول الى النظام وتسجيل الدعاوى القضائية وتسليم الوثائق والمستندات ودفع الرسوم القضائية , حيث يقوم كل من المدعى بإعداد عريضة الدعوى والمدعى عليه بإعداد لائحته الجوابية على الدعوى القضائية على قرصين مدمجين (CD) يملكان السعة ذاتها ثم تدخل بيانات هذين القرصين الى البرنامج الحاسوبي علما ان لوائح الدعوى التي يتم ارسالها ليست لوائح مطبوعة او ورقية وانما لوائح عالية التقنية [٣٤] ثم يقوم المدعي بتوكيل محامي للدفاع عنه بشكل الكتروني عن طريق الربط الالكتروني مع دائرة كاتب العدل المختص فيستصدر وكالة بالخصومة بعد ادخال بياناته اللازمة المطلوبة والتأكد من هويته عن طريق الربط الالكتروني مع مديرية الاحوال المدنية المختصة في نطاق مشروع الحكومة الالكترونية [٣٥] فيطلب منه ادخال رقمه الكودي الذي يحصل عليه من نقابة المحامين وذلك من خلال تفعيل قانون التوقيع الالكتروني والحكومة الالكترونية وبعدها يقوم الحاسوب الرقمي بالتحقق من صحة البيانات والتأكد من هوية المستخدم الموقع ويسمح له بالدخول ويفتح له قائمة لاختيار المحكمة المختصة مدنية كانت او جزائية [٣٦] .

ويرفق المحامي بعريضة الدعوى الموقعة الكترونيا منه بريده الالكتروني او رقم هاتفه المحمول لمراسلته الكترونيا وبعد التأكد من كافة المستندات والوثائق المرفقة وتسديد رسوم الدعوى عن طريق النقود الالكترونية او وسائل السداد المتعددة مثل ماستر كارد او فيزا كارد او تحويل بنكي يتم تسجيلها كمحرر الكتروني بالمحكمة المختصة[٣٧] هذا وان خيارات الدفع الالكتروني للرسوم القضائية كثيرة ومتنوعة ولكن المشكلة التي تكمن في تطبيق هذه الطرق هو الكيفية في مراقبة هذه الوسائل ونعتقد من الافضل اعداد برنامج الكتروني بجانب برنامج الدعوى يتم فيه

ادخال بيانات لقيم الدعاوى ونسبة الرسوم فان استوفى الرسم القانوني بقيمته الصحيحة تظهر البيانات الدالة على ذلك . والتي تشير الى قيمة الرسم وما تم دفعه وكيفية الدفع واذا لم تدفع الرسوم او كانت الرسوم ناقصة يشعر البرنامج كل من يريد فتح ملف الدعوى بأن هناك خللا يتعلق بقيمة الرسم [٣٨] وبعد اتمام تسجيل عريضة الدعوى القضائية الكترونيا ودفع الرسوم القضائية عنها نصل الى مرحلة اجراء التبليغات القضائية وتحتل هذه المرحلة اهمية بالغة الخطورة في العمل القضائي لأنه اذا لم تتم التبليغات بصورة صحيحة يتعذر اجراء المرافعة مما يؤدي الى عدم حسم الدعوى [٣٩] علما ان الطريقة التقليدية للتبليغ هي الاصل وهي من اكثر الطرق انتشاراً في الانظمة القضائية الا ان بالتقاضي عن بعد يتم التبليغ بطريقة الكترونية وهي اعتماد وسائل جديدة وحديثة للتبليغ كالتبليغ بواسطة البريد الالكتروني و بواسطة الهاتف الخلوي علما ان التبليغ بهذه الوسائل لا يحل محل التبليغ بالطريقة التقليدية بل لتساعد في عملية التبليغ ولتقلل من النزاعات القانونية على صحة التبليغ [٤٠] ولغرض اتمام عملية التبليغ الالكتروني نكون ازاء احتمالين :-

الاول :- هو علم المدعي بالبريد الالكتروني للمدعى عليه :-

والذي يورده في عريضة دعواه فيقوم الموظف المختص عبر موقع المحكمة الالكتروني اعلان المدعى عليه بها فتصل اليه كبريد الكتروني حكومي مضاف اليها رقم الدعوى وتاريخ ومكان انعقاد الجلسة بالإضافة الى الرقم الكودي الموحد الذي يستطيع من خلال مطالعة دعواه عن بعد وتبادل المذكرات الكترونيا ومتابعة قرارات المحكمة فيما بعد بشكل امن [٤١] .

ثانيا :- عدم علم المدعي بمحل اقامة المدعى عليه او بريده الالكتروني :-

في هذه الحالة يقوم موظف قلم المحكمة الالكترونية من خلال الربط الشبكي مع قاعدة بيانات مديرية الاحوال المدنية بطلب الحصول على بيانات المدعى عليه اللازمة للتبليغ مثل محل الإقامة او محل عمله او البريد الالكتروني الخاص به والسؤال الذي يطرح هنا ماهي الضمانات التي تؤكد وصول ورقة التبليغ الى علم المدعى عليه ؟ والاجابة على هذا التساؤل تكمن في تفعيل دور الحكومة الإلكترونية والاتصال المعلوماتي ببعضها البعض فيمكن لموقع المحكمة الالكترونية تأكيد اخبار المدعى عليه بأرسال رسالة بيانات الى كل الخدمات الدورية المتجددة شهريا مثلاً دائرة الضريبة او مديرية التسجيل العقاري او شركة التأمين الوطنية او المواقع الرسمية للحكومة الالكترونية لغرض إخطاره بضرورة مطالعة بريده الالكتروني

لتحقيق علمه بمضمون عريضة الدعوى القضائية او احد المقيمين معه بالعقار [٤٢] وبعد اجراء التبليغات القضائية وتحديد ميعاد الجلسة الاولى يأتي بعدها موضوع حضور الخصوم وغيابهم امام المحكمة الالكترونية والاثار القانونية المترتبة على ذلك . فالتقاضي عن بعد يوفر مدخلا ومستوعبا ورابطا شبكيا بينهما فالمدخل هو الصفحة الرئيسية لموقع النظام على الانترنيت يستطيع الخصوم ووكلائهم وبقية الاشخاص الدخول اليه وتحديد نوع الخدمة او الاجراء المراد تنفيذه , والمستوعب هو وحدات من الاجهزة الادارية والقضائية التي تستقبل المراجعين وبرامج حاسوبية تقوم بعملية التوثيق التقني لكل اجراء , والرابط الشبكي بينهما هو وسيلة التواصل والدخول من صفحات ضمن موقع الكتروني على خط شبكي عالمي الى خط شبكي حاسوبي مقيد له انظمة حماية معروفة تعتبر جدرانا نارية مانعة من دخول القراصنة والمتطفلين لقواعد البيانات الداخلية الخاصة بالدعاوى وعليه فلا يشترط الحضور الشخصي للخصوم الى مكان المحكمة بحيث يستطيع الخصوم الدخول للمحكمة الالكترونية من اي مكان فيه جهاز حاسوب متصل بشبكة الانترنيت بواسطة موقع نظام التقاضي عن بعد يستطيع المدعي الحصول على المعلومات المتعلقة بالنظام وكيفية تسجيل الدعاوى بالدخول الى الموقع والاتصال بالموظفين والتحدث معهم لمعرفة تفاصيل عمل النظام وكيفية اقامة الدعاوى القضائية واثبات ما يدعيه المدعي وبعدها يستطيع الحضور والمثول بواسطة الموقع بالدخول الى صفحة القاضي وقاعة المحكمة ليقوم كتبة المواقع الالكترونية بالتأكد من صفته وادخاله الى قاعة المحكمة ليتمكن القاضي من المباشرة بالإجراءات القضائية وكذلك الامر بالنسبة للمدعى عليه الحاضر ويتم توثيق هذا الحضور تقنيا [٤٣]

اما بالنسبة الى الوكلاء بالخصومة اي المحامين فيستطيعون تمثيل الخصوم من مكاتبهم دون حاجة للحضور الشخصي الى المحكمة في مواعيد الجلسات ويمكنهم تجهيز وتصميم ملفات الكترونية تتضمن عريضة الدعوى والبيانات والوثائق المطلوبة وارسالها الى وحدة تسجيل الدعاوى القضائية [٤٤] وفي حالة طلب اصل الوثائق والادلة المقدمة في الدعوى يستطيع المحامي تأمين ارسالها اما بالحضور الشخصي الى المحكمة او ارسالها بواسطة بريد النظام الذي يعتبر جزءا من وحدة التبليغات الالكترونية [٤٥] .

المطلب الثاني: برمجة الدعوى القضائية الالكترونية

بعد استلام موظف قلم المحكمة الالكترونية عريضة الدعوى ومرفقاتها وتحديد الحاسوب ميعاد الجلسة وتاريخها يحضر قضاة المحكمة المختصة في الميعاد المحدد ويتم فتح الحاسوب على منصة القضاء ومن خلال شبكة الاتصالات الداخلية المتوافرة بالمحكمة والمتصلة بجميع اقسامها ترسل اضبارة الدعوى الى الحاسوب الخاص بالمحكمة مع كافة المحررات الالكترونية المرسلة والمستقبلة بملف الدعوى الالكتروني [٤٦] ان نظام التقاضي عن بعد يضع طريقة جديدة لتقديم بيانات ووثائق ومرفقات الدعوى وتحديد مواعيد الجلسات وتقديم الدفوع ضمن جدول جلسات منتظم ومحدد مسبقا لكل دعوى . وعند حضور اطراف الدعوى ووكلائهم تبدأ المحكمة بسماع اقوال المدعي اولا ثم اقوال المدعى عليه وذلك بإحدى الطرق الثلاثة الأتية :-

١- ان يتحدث الخصم ويقوم كاتب الضبط بإدخال تلك المعلومات على الحاسوب في المحرر الإلكتروني للدعوى وهو اشبه بمحضر الجلسة على ان يتم عرض تلك الدفوع والطلبات على شاشة العرض

٢- ان يتحدث الخصم بواسطة تقنية حديثة تتمثل في استخدام برنامج يسمى (Voice talk) وفيه يقوم الشخص بالتحدث عبر المايك المخصص لذلك ويقوم البرنامج بنقل تلك الاشارات الصوتية وترجمتها الى كلمات تدون في المحرر الالكتروني ويظهر على شاشة العرض الموجودة بقاعة المحكمة .

٣- بتقديم مستندات الدعوى ووثائقها وبياناتها بشكل الكتروني [٤٧] .

ان تدوين إجراءات التقاضي في نظام المحكمة الالكترونية يتم بطرق مختلفة عما يجري في المحاكم القضائية العادية حيث يتم تحضير الخصوم وسماع شهادة الشهود الكترونيا وتدون كل الاجراءات تقنيا في ملف الدعوى الالكتروني الذي يكون برنامجا يحتوي على قدرة تخزينية للصوت والصورة بحيث يستطيع القاضي مباشرة المحاكمة الكترونيا من خلال المحضر الالكتروني الذي يظهر فيه صوت وصورة القاضي وصوت وصورة المدعي او وكيله وصوت وصورة المدعى عليه او وكيله وشهادة الشهود وبعد الانتهاء من كل جلسة يقوم كاتب الضبط طباعة محضر الجلسة , فمحاضر الجلسات الالكترونية عبارة عن عرض سير المحاكمات بالصوت والصورة كما حصلت تماما [٤٨] اما بالنسبة الى مرفقات عريضة الدعوى من وثائق ومستندات وبيانات فتحفظ مع ملف الدعوى وتخزن صور المسح الضوئي لها على ملفات معينة كملف ال بي دي اف بحيث يكون ملف الدعوى عبارة عن برنامج يضم

قسمين الاول يضم تدوين تقني مسجل بالصوت والصورة لجريات الجلسات والمحاكمات سواء تمت بالحضور الشخصي للخصوم الى المحكمة من خلال اجهزة الحاسوب وكاميرا الجهاز التي تصور الشخص الحاضر وما يقدمه من طلبات وما يثيره من دفوع او بالحضور بواسطة الموقع الالكتروني [٤٩] وبعد الانتهاء من كل جلسات المحاكمة يقوم كاتب الضبط بطباعة تلك الجلسات الموثقة بالتسجيل الصوري وحفظها بملفات ورقية كطريقة توثيق اضافية لجلسات المحاكمة القضائية . عندما توشك المحكمة على تكوين قناعتها بموضوع الدعوى وبعد ان ينتهي الخصوم من تقديم طلباتهم وابداء دفاعهم بحيث تصبح الدعوى صالحة للفصل فيها تقرر المحكمة ختام المرافعة الاخيرة . لكي يتمكن القضاة اعضاء المحكمة القضائية من الاختلاء بأنفسهم واجراء المداولة الالكترونية فيما بينهم على اعتبار ان كلا منهم لديه نسخة من ملف الدعوى على دعامة الكترونية من خلال صفحات المحكمة الالكترونية الامنة . وبعد انتهاء المداولة بن اعضاء المحكمة وتوصلهم الى الرأي النهائي يصدر حكمهم بالاتفاق او بالأغلبية ويتم التوقيع عليه من قبلهم من خلال تفعيل التوقيع الالكتروني على ملف الدعوى القضائية [٥٠].

وبعد توقيع الحكم من قبل اعضاء المحكمة يتم ايداعه اي خروج الحكم من حوزة المحكمة وارساله الى ادارة المحكمة لغرض ايداع نسخة منه بملف الدعوى لكي يتمكن الخصوم من الاطلاع عليه . ثم يقوم موظف قلم المحكمة الالكترونية بالإعلان الحكم للخصوم فور صدوره او يمكن للخصوم الاطلاع عليه بعد ايداعه بملف الدعوى الالكتروني بما يضمن الاعلان الشخصي للأحكام وذلك حتى يتمكن الخصوم من الاطلاع عليه والطعن فيه في حالة عدم القبول به من قبل احد الخصوم . وبصدور الحكم القضائي في الدعوى الالكترونية يحوز الحكم حجية الشيء المقضي به ويعتبر عنوان للحقيقة وبعد الحصول على نسخة من الحكم القضائي بالطريقة الالكترونية يصبح الحكم محلا للتنفيذ [٥١] .

المبحث الثالث: تطبيقات التقاضي عن بعد في بعض الانظمة القضائية

لقد ظهرت الصورة الاولى للتقاضي الالكتروني في الولايات المتحدة الامريكية وذلك بتسوية منازعات التجارة الالكترونية عن طريق استخدام شبكة الانترنيت وبرنامج القاضي الافتراضي وهي فكرة امريكية تم ارساء دعائمها عام ١٩٩٦ من قبل اساتذة مركز القانون وامن المعلومات . وقد تطورت الوسائل والاليات بمرور الزمن وانتقلت من الولايات المتحدة الى بعض دول العالم الاجنبية . اما عربيا فلعل دولة الامارات

العربية وبالتحديد امارة دبي هي الرائدة في تطوير اجراءاتها القضائية . وعلى هذا الاساس سوف نقسم هذا المبحث الى مطلبين ندرس في الاول تطبيقات التقاضي عن بعد عالميا ونتناول في الثاني تطبيقات التقاضي عن بعد عربيا .

المطلب الاول: تطبيقات التقاضي عن بعد عالميا

سوف نتطرق في هذا المطلب الى التجارب الناجحة والمتميزة للدول الاجنبية في التقاضي عن بعد "التقاضي الالكتروني " كما في الولايات المتحدة الامريكية والصين وسنغافورة والبرازيل.

اولا :- الولايات المتحدة الامريكية :-

ترفع الدعوى الكترونيا عبر موقع الكتروني خاص تملكه شركة خاصة يقع مركزها الرئيسي في مدينة سانتا بوبوا بولاية كاليفورنيا وقد بدأت في تشغيل هذا الموقع سنة ١٩٩١ ويقدم هذا الموقع العديد من الخدمات الالكترونية حيث يسمح للمحامين والمتقاضين تقديم مستنداتهم القانونية بطريقة الكترونية وفق منظومة متكاملة كما يساهم هذا الموقع بتقليل كلفة رسوم التقاضي المبالغ فيها والتخلص من الكميات الهائلة من الاوراق والمستندات المرتبطة بالدعوى والتي تمتلئ بها قاعات وغرف المحكمة ويسمح للمحاكم بأداء وظيفتها بطريقة اكثر فاعلية كما يوفر هذا الموقع امكانية استلام المستندات في اي وقت يوميا حتى في ايام الاجازات والعطل الرسمية طوال اربع وعشرون ساعة ومن اي مكان عبر شبكة الانترنيت [٥٢]

ثانيا :- الصين :-

انشأت الصين وتحديدا في مدينة زيبو في اقليم شاندونج محكمة الكترونية تعتمد على برنامج حاسوبي متطور يقوم هذا البرنامج بحفظ القوانين والانظمة النافذة كافة بالإضافة الى حفظ السوابق القضائية . وتبدأ الدعوى امام المحكمة الالكترونية بإعداد كل من الدفاع والادعاء لمعطياتهما ومطالبهما على قرصين مدمجين (CD) يملكان السعة ذاتها ثم تدخل بيانات هذين القرصين الى البرنامج الحاسوبي لغرض الاحتكام للقاضي الالكتروني الذي يمكنه ان يطلب رأي القاضي البشري بخصوص بعض التفاصيل الخاصة او تلك المتعلقة بالنواحي الانسانية قبل ان يقوم بإصدار الحكم والعقوبات المفروضة [٥٣]

ثالثا : - سنغافورة :-

تأسست عام ٢٠٠٠ اول محكمة الكترونية متخصصة في فض المنازعات المتعلقة بالتجارة العاملات الالكترونية على شبكة الانترنيت وفيها يقدم الطرفان عنوان

بريدي وعنوان حقيقي في منزله او شركته وذلك بالتوجه نحو موقع المحكمة وتعبئة الاستمارة الخاصة بتقديم الشكوى واقتراح ما يراه من حل والتعرف على رقم قضيته الكترونيا وبعد استلام المحكمة طلبه ترسل الى الطرف الاخر الذي يدعي ان له حقا عنده وتعلمه خلال ثلاثة ايام بالحقائق المقدمة ضده ويكون له الحق قبول المثول امام المحكمة او القبول بملىء استمارة مماثلة لاستمارة المدعي فاذا لم يرد خلال فترة معينة تلغى القضية كما يمكنه الرد بالدفاع عن نفسه في فترة من اسبوع الى اربعة اسابيع وبعد استلام المحكمة الالكترونية لرسالة المدعي عليه بالقبول تختار المحكمة الجهة القانونية التي ستقوم بفض النزاع وبعد اعلام الطرفين تبدأ عملية التقاضي وتتم كل الاتصالات عن طريق البريد الالكتروني والمحادثات الالكترونية . علما انه لا مانع من لقاء الخصمين امام المحكمة الالكترونية وجها لوجه وتسليم وثائق اضافية وتتضمن المحكمة الالكترونية للطرفين سرية المعلومات المقدمة لها . (٥٤)

رابعا :- البرازيل :-

يقوم النموذج البرازيلي في تطبيق التقاضي الالكتروني على استخدام برنامج حاسوبي يعتمد على الذكاء الاصطناعي يسمى بالقاضي الالكتروني يوجد هذا البرنامج على جهاز حاسوب محمول يحمله قاض متجول الهدف منه سرعة المساعدة في تقييم شهادات الشهود وتدقيق الادلة بطريقة علمية في مكان وقوع الجريمة . وقد صمم هذا البرنامج القاضي فالس فيوروزا عضو محكمة الاستئناف العليا في ولاية أسبيريتو سانتو وخضع البرنامج قبل تسويقه لأختبار ثلاثة قضاة في الولاية (٥٥) , يعد هذا البرنامج جزءا من خطة يطلق عليها ((العدالة على عجلات)) ومن المؤمل ان يسهم هذا البرنامج في تسريع البت في الدعاوى المتراكمة في البرازيل وذلك بالحكم الفوري في الحلات غير المعقدة . علما ان هذا البرنامج الحاسوبي لا يحل محل القضاة الحقيقي ولكنه يجعل ادائهم اكثر كفاءة .

المطلب الثاني: تطبيقات التقاضي عن بعد عربيا

ماتزال الدول العربية في بداية الطريق مع التقاضي الالكتروني وان معظمها يخطوا خطوات بطيئة ومتعثرة في هذا المجال والسبب في ذلك يرجع الى الخوف من عواقب هذه التقنيات الحديثة او عدم قبول اعضاء السلطة القضائية بفعالية هذه الخدمات او قلة الكفاءات الملمة ببرامج الحاسوب الالي في الاجهزة القضائية لتلك الدول . وسوف نتطرق في هذا المطلب الى اكثر دولتين طورت اجراءات التقاضي الإلكتروني لديهما هما دولة الامارات العربية المتحدة وبالتحديد امارة دبي والمملكة

العربية السعودية الا انه من الضروري ان نعرج ابتداء على التجربة العراقية في التقاضي الالكتروني ولو انها بدائية وبحاجة الى تطوير مستمر لكي يحقق هذا النظام الالكتروني أهدافه .

اولا :- العراق :-

وفر مجلس القضاء العراقي في عام ٢٠٠٨ للمتقاضين خدمة الاستعلام عن بعد وذلك من خلال نظام البريد الالكتروني الذي استخدم اول مرة في محكمة الكاظمية وذلك بالتزامن مع افتتاح عدد اضافي من دور العدالة في العراق واعتماد التكنلوجيا الحديثة في مجال ادارة القضاء . ثم بعدها اعلن المجلس عن اطلاق مشروع الدعوى المدنية الالكترونية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي والذي طبق بشكل تجريبي في محاكم بغداد والبصرة , ويعد هذا المشروع خطوة مفصلية في طريق تحديث اساليب العمل في المحاكم واجهزة القضاء الاخرى , ويقوم هذا المشروع على نظام نموذجي لسير الدعوى ابتداءاً من تسجيلها ومرورا بجلسات المرافعة فيها والقرارات العادية التي تؤخذ من قبل القاضي خلال سير الدعوى وانتهاءاً بالحكم النهائي وتوثيق هذا الحكم وفقا لأحدث الاساليب الالكترونية . وقد ساعد برنامج الامم المتحدة الانمائي العراق على اطلاق هذا المشروع من خلال تزويده بالأجهزة الالكترونية اللازمة وتدريب الكوادر العراقية الادارية والقضائية والفنية على التعامل مع هذا النظام الالكتروني المتطور . وسيوفر هذا النظام خدمات كثيرة للعاملين بالمجال القضائي وللمواطنين بالإضافة الى المحامين وسيخلق الشفافية بالدعاوى القضائية ويقلل الزخم على المحاكم وينظم العمل فيها ويوفر احصائيات دقيقة عن عمل هذه المحاكم وبالتالي يمكن الاعتماد على هذه الاحصائيات في بناء استراتيجيات وخطط مستقبلية لتطوير العمل القضائي بالعراق [٥٦] .

ثانيا :- الامارات العربية المتحدة :-

لقد اطلقت النيابة العامة بأمارة دبي من خلال موقعها الإلكتروني www.dxbpp.gov.ae النظام الالكتروني بشكاوي المتقاضين واجراءات التقاضي . وهذا النظام عبارة عن موقع على الانترنيت يستطيع من خلاله المستخدمين الحصول على المعلومات المتوافرة باستمرار عن الدعاوى المعروضة على المحاكم في دبي كما يستطيع المحامين والمواطنين من تقديم الطلبات المختلفة المتعلقة بالدعاوى , فيستطيع المحامي ارسال لوائح الدعوى مباشرة الى القسم المسؤول عن تسجيل الدعاوى ودفع الرسوم عن طريق وسائل الدفع الإلكترونية , كما بإمكان الخصوم متابعة الدعاوى الخاصة بهم ومعرفة وقائع الجلسات بعد الانتهاء منها

دون الحاجة لمراجعة المحامين للحصول على معلومات منهم [٥٧] ويقدم هذا النظام خدمات قانونية اخرى منها خدمة البحث عن التشريعات والاحكام والتي تعتبر مكتبة قانونية الكترونية قائمة بحد ذاتها فيستطيع المستخدم الحصول على القوانين والتشريعات النافذة في دبي وفي عموم الامارات العربية المتحدة وكذلك احكام محكمة الاستئناف والتمييز الاماراتية .

ثالثا :- المملكة العربية السعودية :-

تعتبر محكمة جدة اول محكمة في المملكة العربية السعودية تعمل بنظام التقاضي الالكتروني باستخدام النظام الشامل ابتداء من تسجيل الدعوى القضائية واجراء التبليغ الالكتروني وانتماء بإصدار الحكم القضائي وتقوم المحكمة باستلام عريضة الدعوى من خلال دخول المدعي الى موقع المحكمة لتسجيلها الكترونيا ثم تتابع سير اجراءات التقاضي في المحكمة الكترونيا وتنتهي بإصدار الحكم في اخر جلسة [٥٨] وفي مجال القضاء الاداري فقد تم اطلاق البوابة الالكترونية لديوان المظالم التي تقدم مجموعة من الخدمات الالكترونية والتي منها (نافذة المعرفة) وهي عبارة عن قاعدة بيانات تحتوي على الانظمة واللوائح والقرارات وغيرها مما يحتاج اليه القاضي والمحامي والخصوم للاستناد اليها في الدعاوي المنظورة او الاستفادة منها اثناء الترافع الالكتروني وربطها بالسوابق القضائية والمبادئ التي استقر عليها قضاء الديوان [٥٩] .

الخاتمة:

بعد ان شارفت دراستنا المتواضعة حول التقاضي عن بعد على الانتهاء لابد لنا ان نسطر ما توصلنا اليه من نتائج في هذه الدراسة وما تمخض عنها من مقترحات عسى ان تساعد المشرع العراقي في تطوير تشريعاته النافذ وان تساهم هذه الدراسة بسد النقص الحاصل بالمكتبة القانونية العراقية لقلة المصادر القانونية فيها حول موضوع التقاضي عن بعد ((التقاضي الالكتروني)).

اولاً:- النتـــــــائج :-

١- ان مصطلح (التقاضي الالكتروني) او (المحكمة الالكترونية) يعد من المصطلحات والمفاهيم الحديثة حيث انه لم يظهر الا قبيل سنوات بعد انتشار مصطلح الحكومة الالكترونية واذا كان مصطلح الحكومة الالكترونية يعنى بالخدمات الحكومية كافة فأن مصطلح (التقاضي الالكتروني) يختص بخدمات المحاكم فقط .

٢- اصبح التقاضي الالكتروني بصورة المختلفة حقيقة واقعة في عالم يرغب في العمل الجاد والتطوير المستمر فمراكز التحكيم الالكتروني والمحاكم بوسائل الكترونية نشأت بفعل جهود اكاديمية اهتمت بتطوير التكنولوجيا واخضاعها للاستخدام العملي بما يوافق المستجدات المتواصلة.

٣- ان التقاضي الالكتروني عبارة عن تنظيم تقني معلوماتي ثنائي الوجود ((شبكة الربط الدولية بالإضافة الى مبنى المحكمة)) يتيح للخصوم تسجيل دعواهم وتقديم ادلتهم وحضور جلسات المحكمة تمهيداً للوصول الى الحكم القضائي العادل وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الالكترونية الحديثة.

٤- ان للتقاضي الالكتروني مقومات ومتطلبات ضرورية مهمة لا يستطيع ان يقوم بدونها منها متطلبات فنية مثل توفير الحاسوب وشبكة الانترنت وقواعد البيانات والمعلومات والاطر البشرية

اللازمة ومنها متطلبات تقنية لازمة لحماية بيانات ومعلومات المحكمة الالكترونية عن طريق تشفير تلك البيانات والمعلومات لغرض تأمينها من عبث العابثين .

ثانياً:- المقترحـــــات :-

١- تطوير النظام المعلوماتي لقاعدة بيانات السلطة القضائية طبقاً لأحدث نظم البرمجة المعتمدة دوليا والقابلة للتطوير .

٢- انشاء مواقع الكترونية لوزارة العدل ومجلس القضاء الاعلى ومعهد القضاء العالي والمحاكم القضائية بكافة انواعها .

٣- بذل الجهود لإدخال تطبيقات التقاضي الالكتروني الى النظام القضائي العراقي ونعتقد ان في مقدمة تلك الجهود هو القيام بإصلاح تشريعي وتوحيد التشريعات التي تحكم الموضوع الواحد وتطوير وتفعيل تطبيق القوانين الساندة مثل قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية وقانون التنظيم القضائي وقانون المرافعات المدنية .

٤- دعم القدرات المؤسسية لوزارة العدل ومجلس القضاء الاعلى والمحاكم القضائية عن طريق تدريب العاملين وتحديث نظم العمل في المحاكم وذلك بإدخال انظمة ادارة الدعوى الالكترونية وتدريب العاملين على استعمالها مع تشديد الرقابة عن طريق الاشراف القضائي وتمكينه من الاطلاع على نسبة الفصل في الدعاوى القضائية بصورة يومية ومكثفة للتعرف على اسباب التأخير في التقاضي .

٥- زيادة الوعي القانوني والقضائي لدى العامة والطبقات الفقيرة عامة والآميين منهم خاصة عن طريق عمل الحلقات التعليمية والدورات التثقيفية لهم وتوزيع المطبوعات المحررة بلغة سهلة الفهم التي تناسب طبقات المجتمع.

٦- تطوير نظم التعليم القضائي عن طريق العمل مع معهد القضاء العالي وكليات القانون ومعاهد الادارة القانونية بتحديث المناهج الدراسية وتعميمها .

٧- ان تطبق التقاضي الالكتروني بالنظام القضائي العراقي يتطلب تخطيط ستراتيجي وتوافر الامكانيات البشرية والمادية والدعم المطلوب من الجهات المختلفة والتنسيق بين الجهات القضائية المختلفة مع العاملين بالسلطة القضائية من قضاة ومحامون وكتاب عدول ومنفذون للوصول الى المحاكم الالكترونية المترابطة وتحقيق التكامل المعلوماتي .

ملحق رقم (١)

WWW. موقع المحكمة الالكترونية .COM

- خدمات الموقع
- سنقتصر على ايكونة إقامة الدعاوى القضائية

والتى يلزم فيها أن يقوم المحام المعلوماتى بإدخال

أسمة التعريفى [redacted]

رقمه الكودى الحاصل عليه من موقع المحكمة الإلكترونية [redacted]

رقمه الكودى الحاصل عليه من نقابة المحامين [redacted]

اقامه دعوى قضائية الكترونية

- محكمة ابتدائية
- محكمة جزئية

ليكن مثلا اختيار المحكمة الإبتدائية.
- ستفتح صفحة تعريفية بأختصاصات تلك المحكمة وفقا لأحكام القانون.
- ثم تظهر ايكونة نوع الدعاوى المطلوبة .

ملحق رقم (٢)

بيانات المدعى

اسم المدعى [redacted] لقبه [redacted] مهنته [redacted]

وظيفته [redacted] موطنه [redacted]

اسم من يمثله [redacted] لقبه [redacted] مهنته [redacted] وظيفته [redacted]

صفته [redacted] موطنه [redacted]

البريد الالكتروني [redacted]

بيانات المدعى عليه

اسم المدعى عليه [redacted] لقبه [redacted] مهنته [redacted]

وظيفته [redacted] موطنه [redacted]

البريد الالكتروني [redacted]

تاريخ تقديم الصحيفة [redacted]

المحكمة المرفوع امامها [redacted]

وقائع الدعوى [redacted]

الاساتيذ [redacted]

الطلبات [redacted]

التوقيع الالكتروني لمحرر الصحيفة
وسيكون محررها المحامي المعلوماتي

ملحق رقم (٣)

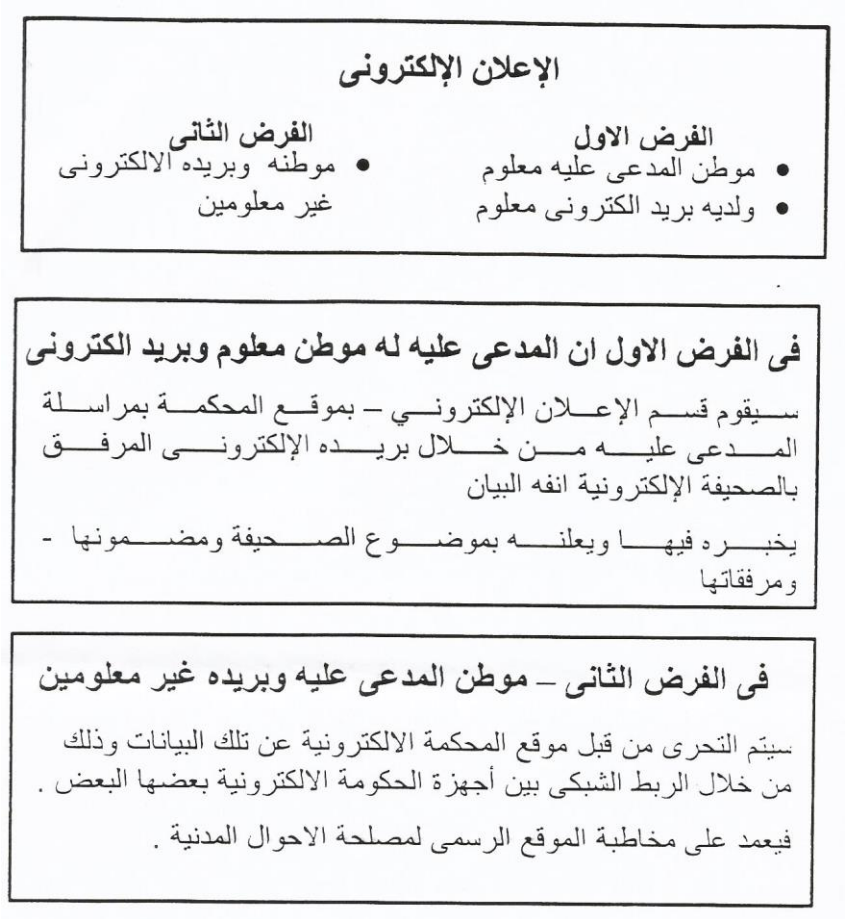
الإعلان الإلكترونى
الفرض الاول
• موطن المدعى عليه معلوم
• ولديه بريد الكترونى معلوم
الفرض الثانى
• موطنه وبريده الالكترونى غير معلومين
فى الفرض الاول ان المدعى عليه له موطن معلوم وبريد الكترونى
سيقوم قسم الإعلان الإلكتروني – بموقع المحكمة بمراسلة المدعى عليه من خلال بريده الإلكترونى المرفق بالصحيفة الإلكترونية انفه البيان
يخبره فيها ويعلنه بموضوع الصحيفة ومضمونها - ومرفقاتها
فى الفرض الثانى – موطن المدعى عليه وبريده غير معلومين
سيتم التحرى من قبل موقع المحكمة الالكترونية عن تلك البيانات وذلك من خلال الربط الشبكى بين أجهزة الحكومة الالكترونية بعضها البعض .
فيعمد على مخاطبة الموقع الرسمى لمصلحة الاحوال المدنية .

ملحق رقم (٤)

قاعة المحكمة من الداخل
فى الميعاد المحدد لنظر الجلسة والدعوى الالكترونية سيحضر أعضاء الدائرة الى قاعة المحكمة وسيكون كل قاض أمامه الحاسوب الخاص به فضلا عن شاشه عرض الكترونية بقاعة المحكمة

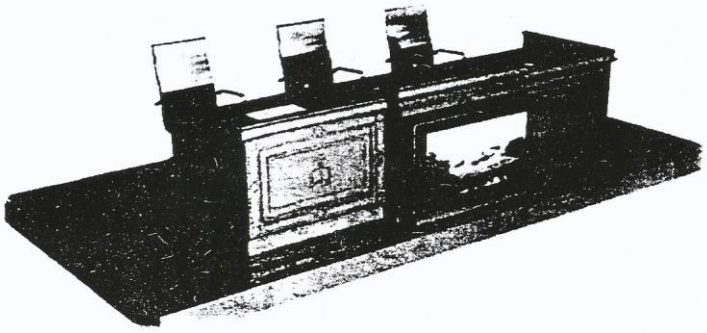

وعند فتح الحاسوب سيكون قلم الكتاب الإلكترونى قد أرسل الدعوى الالكترونية رقم ١٩٩٩ مدنى كلى ...+ الدعاوى الأخرى الى حاسوب الدائرة المحدد لها ذات الجلسة .
- حتى يتسنى لهم نظر الدعاوى الالكترونية

وبمجرد فتح القضية رقم ١٩٩٩ مدنى كلى .... فى ترتيبها بالرول ستعرض تلقائيا على شاشة العرض الموجودة بالقاعة .
- ليتسنى للجميع مطالعته الإجراءات .
- وتبدا المرافعة بالمدعى فتنتهى بالمدعى عليه .

ملحق رقم (٥)

طريقة ابداء الدفوع والطلبات

الفرض الاول

- أما أن يتحدث أو يترافع المحامى فيقوم أمين سر الجلسة بكتابة الدفوع والطلبات بمحضر الجلسة الالكترونى للدعوى .
- وهو سيكون كمحرر الكتروني وفقا لقانون التوقيع الالكتروني .
- بما فيه من ضمانات كافيه تحمى ذلك المحرر.

الفرض الثانى

- أو بواسطة تقنية حديثة جديدة سيقوم الحاسوب بترجمة المخرجات الصوتية الى عبارات مكتوبة مقروءة تدون على محضر الجلسة الالكتروني .

سيعرض محضر الجلسة الالكترونى على شاشة العرض الموجودة بقاعة المحكمة وذلك حال تدوين الطلبات والدفوع فيتمكن المحام من مطالعة ما دون وما اثبت من طلبات والتاكد من ان ما دفع به من طلبات قد دونت بمحضر الجلسة الالكترونى وكذلك القاضى سيظهر له ذلك على الحاسوب الخاص به .

الهوامش:

١. لمزيد من التفاصيل :- انظر :بحثنا المرسوم ب ((النظام القانوني للتحكيم الالكتروني))المنشور على شبكة الانترنيت بالموقع الالكتروني الاتي : www.profasaad.info

٢. انظر : د.عثمان سلمان غيلان العبودي .اثر التطور الالكتروني في مبادئ الوظيفة العامة –ط١ – الناشر- صباح صادق جعفر الانباري –بغداد – ٢٠١١ –ص٧.

٣. انظر : طارق بن عبد الله بن صالح العمر –احكام التقاضي الالكتروني – رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن الى الجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية – المعهد العالي للقضاء . قسم الفقه المقارن –١٤٣٠– ص٢

٤. انظر : د.صفاء اوتاني –المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق) –بحث منشور في مجلة الجامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد ٢٨ – العدد الاول –٢٠١٢ –ص١٧٠.

٥. انظر د.ادم وهيب النداوي –المرافعات المدنية –دار المواهب للطباعة والتصميم –النجف الاشرف – ص٢١٧.

٦. انظر :د.خالد ممدوح ابراهيم –التقاضي الالكتروني –مقالة نشرت عبر شبكة الانترنت يمكن الوصول اليها من خلال الرابط www.kenanaonline.com

٧. انظر : نهى الجلا –المحكمة الالكترونية –بحث منشور في مجلة المعلوماتية السورية – السنة الخامسة –العدد٤٧– كانون الثاني ٢٠١٠–ص٥٠.

٨. انظر : حازم محمد الشرعة – التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية – ط١ –دار الثقافة للنشر والتوزيع –عمان –الاردن –٢٠١٠–ص٥٧.

٩. انظر : د.صفاء اوتاني –مصدر سابق –ص١٦٩.

١٠. انظر –حازم محمد الشرعة –مصدر سابق – ص٥٨.

١١. انظر:– د.صفاء اوتاني –مصدر سابق –ص١٧٦.

١٢. انظر:– بحثنا مع أ.م.عقبل سرحان –البريد الالكتروني –دراسة قانونية –بحث منشور في مجلة القانون المقارن –العدد ٥٧ لسنة ٢٠٠٨– ص١٤٠.

١٣. انظر:– دراسة بعنوان ((التشفير ينقذ التجارة الالكترونية – منشور على الموقع الالكتروني www.fares.net

١٤. انظر :–د.صفاء اوتاني – مصدر سابق –ص ١٧٧.

١٥. انظر :-د.صفاء اوتاني -مصدر سابق -ص١٧٨.
١٦. انظر :-حازم محمد الشرعة -مصدر سابق -ص٥٩.
١٧. انظر :د.صفاء اوتاني -مصدر سابق -ص١٧٥.
١٨. انظر :حازم محمد الشرعة -مصدر سابق - ص٦٠.
١٩. انظر : بشار محمود دودين - الإطار القانوني للعقد المبرم عبر شبكة الانترنت - ط١ - دار الثقافة للنشر والتوزيع -عمان -الاردن -٢٠١٠- ص٢١.
٢٠. انظر: نص الفقرة الثالثة عشر من المادة الاولى من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ .
٢١. انظر: د.اكرم فاضل سعيد -حماية قواعد البيانات من مخاطر التنازل عنها والمنافسة غير المشروعة الواقعة عليها محاضرات غير مطبوعة القيت على طلبة الدراسات العليا (الماجستير) قسم القانون الخاص في كلية الحقوق جامعة النهرين للعام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤ .
٢٢. انظر: د.صفاء اوتاني -مصدر سابق -ص١٧٦.
٢٣. انظر: حازم محمد شرعة - مصدر سابق -ص٦٣.
٢٤. انظر :محمد عصام الترساوي - تداول الدعوى القضائية امام المحاكم الالكترونية -دار النهضة العربية - القاهرة -٢٠١٣-ص١٠٩ .
٢٥. د.صفاء اوتاني -مصدر سابق - ص١٨٤
٢٦. انظر :د.محمد حسين منصور - الاثبات التقليدي والالكتروني -دار الفكر الجامعي - الاسكندرية -٢٠١٠-ص٢١.
٢٧. د.صفاء اوتاني -مصدر سابق -ص١٨٦.
٢٨. انظر:-محمد عصام الترساوي - مصدر سابق - ص١٠٢.
٢٩. انظر:- د.صفاء اوتاني - المصدر السابق - ص١٨٢.
٣٠. د.صفاء اوتاني -مصدر سابق -ص١٨١.
٣١. انظر :-محمد عصام الترساوي -مصدر سابق - ص١٠٣.
٣٢. د.محمد عصام الترساوي - مصدر سابق - ص١٠٣.
٣٣. أنظر :- حازم محمد الشرعه - مصدر سابق- ص٦٤
٣٤. أنظر :- محمد عصام الترساوي - مصدر سابق - ص٨٧
٣٥. انظر :- محمد عصام الترساوي - مصدر سابق - ص٨٨
٣٦. محمد عصام الترساوي - مصدر سابق - ص٨٨
٣٧. حازم محمد الشرعة - مصدر سابق - ص٦٦

٣٨. انظر :– د.ادم وهيب النداوي – مصدر سابق – ص١٨٠
٣٩. انظر:– حازم محمد الشرعة – مصدر سابق – ص٧٤
٤٠. انظر :– محمد عصام الترساوي – مصدر سابق – ص٨٩
٤١. انظر :– محمد عصام الترساوي – مصدر سابق – ص٩٠
٤٢. انظر:– حازم محمد الشرعة – مصدر سابق – ص٧٢
٤٣. انظر:– حازم محمد الشرعة – مصدر سابق – ص٧٢
٤٤. انظر:– حازم محمد الشرعة – مصدر سابق – ص٧٣
٤٥. انظر :– محمد عصام الترساوي – مصدر سابق – ص٩٤
٤٦. انظر :– محمد عصام الترساوي – مصدر سابق – ص٩٥
٤٧. انظر:– حازم محمد الشرعة – مصدر سابق – ص٧٣
٤٨. انظر:– حازم محمد الشرعة – مصدر سابق – ص٧٤
٤٩. انظر :– محمد عصام الترساوي – مصدر سابق – ص٩٥
٥٠. انظر :– محمد عصام الترساوي – مصدر سابق – ص٩٦
٥١. انظر :– محمد عصام الترساوي – مصدر سابق – ص٦٩
٥٢. انظر :– د.صفاء اوتاني – مصدر سابق – ص١٩٠
٥٣. انظر :– د.خالد ممدوح ابراهيم –التقاضي الالكتروني – الدعوى الالكترونية وإجراءاتها امام المحاكم – دار الفكر الجامعي – الاسكندرية – ٢٠٠٨ – ص١٩١
٥٤. انظرا – د. صفاء اوتاني – مصدر سابق – ص١٩٢ .
٥٥. انظر : – الموقع الالكتروني :– www.burathanews.net.
٥٦. او الموقع الالكتروني :– www.alsharqpaper.net
٥٧. انظرا:– حازم محمد الشرعة – مصدر سابق – ص١٥٦ .
٥٨. (٢)انظرا :– نواف صالح الزهراني – المحكمة الالكترونية في عصر تكنلوجيا المعلومات – مقال قانوني منشور في جريدة الرياض على الموقع الالكتروني :– www.alriyabn.com.
٥٩. انظرا:– د. صفاء اوتاني – مصدر سابق – ص١٩٧ .

المصادر المتبعة بالبحث:

اولا :ك– الكتب القانونية :–
١– د.عثمان سلمان غيلان العبودي اثر التطور الالكتروني في مبادئ الوضيفة العامة . ط١ الناشر صباح صادق جعفر الانباري – بغداد – ٢٠١١

٢- د.ادهم وهيب النداوي المرافعات المدنية . دار المواهب للطباعه والتصميم – النجف الاشرف .
٣- حازم محمد الشرعة – التقاضي الالكتروني المحاكم الالكترونية – ط – دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان – الاردن – ٢٠١٠
٤- بشار محمود دودين – الاطار القانوني للعقد المبرم عبر شبكة الانترنيت – ط٢ – دار الثقافة للنشر والتوزيع – عمان – الاردن – ٢٠١٠ .
٥- محمد عصام الترساوي – تداول الدعوى القضائية امام المحاكم الالكترونية – دار النهضه العربية – القاهرة – ٢٠١٣
٦- د. محمد حسين منصور – الاثبات التقليدي والالكتروني – دار الفكر الجامعي – الاسكندرية – ٢٠١٠ –
٧- د. خالد ممدوح ابراهيم – التقاضي الالكتروني – الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم دار الفكر الجامعي – الاسكندرية – ٢٠٠٨

ثانيا :- البحوث والدراسات القانونية :-

١- أ.م. اسعد فاضل منديل – النظام القانوني للتحكيم الالكتروني – بحث قانوني منشور على شبكة الانترنيت بالموقع الالكتروني الاتي :- www.prafasaad.info
٢- د.صفاء اوتاني – المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق) بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد ٢٨ – العدد الاول – ٢٠١٢ .
٣- نهى الجلا – المحكمة الالكترونية – بحث منشور في مجلة المعلوماتية السورية – السنة الخامسة – العدد ٤٧ كانون الثاني – ٢٠١٠ .
٤- أ.م. اسعد فاضل منديل و أ.م. عقيل سرحان محمد – البريد الالكتروني – دراسة قانونية – بحث منشور في مجلة القانون المقارن – العدد ٥٧ – السنة ٢٠٠٨ .
٥- التشفير ينقذ التجارة الالكترونية – دراسة منشورة على الموقع الالكتروني : www.fares.net
٦- د. خالد ممدوح ابراهيم – التقاضي الالكتروني – مقال منشور على شبكة الانترنيت بالموقع الاتي :- www.kenanaonline.com
٧- نواف صالح الزهراني – المحكمة الالكترونية في عصر تكنلوجيا المعلومات – مقال قانوني منشور في جريدة الرياض على الموقع الالكتروني www.alriyabn.com

٨- د.اكرم فاضل سعيد – حماية قواعد البيانات من مخاطر التنازل عنها والمنافسة غير المشروعه الواقعه عليها محاضرات غير مطبوعة القيت على طلبة الدراسات العليا (الماجستير) قسم القانون الخاص في كلية الحقوق – جامعة النهرين للعام الدراسي ٢٠١٣ / ٢٠١٤ .

٩- طارق عبد الله صالح العمر – احكام التقاضي الالكتروني – رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن مقدمة الى جامعة محمد بن سعود الاسلامية – المعهد العالي للقضاء – قسم الفقه المقارن – ١٤٣٠ ه .

ثالثا : – الانظمة والقوانين :-

١- قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ .